



المنظمة العربية للقانون الدستوري

The Arab Association of Constitutional Law

الحل الفيدرالي للحالة الفلسطينية

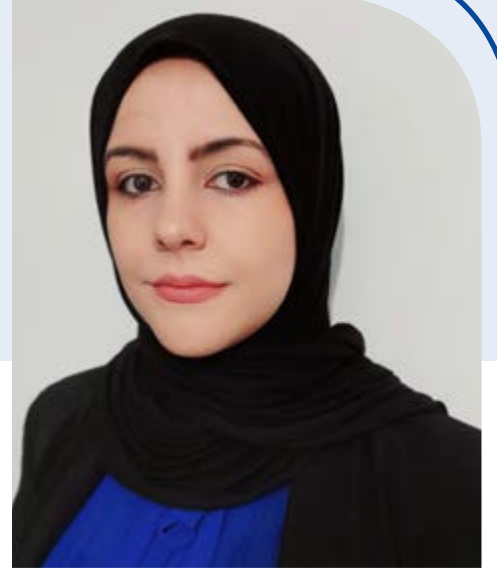
جدلية الانفصال والوحدة

ورقة سياسات

يناير 2021

إكرام زيادة

"إكرام محمد زيادة، طالبة دكتوراه علوم سياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة تونس المنار، باحثة ومحللة سياسية لدى مركز أفاق للدراسات-غزة، والمركز الفرنسي لبحوث السياسة الدولية- باريس".



تُنشر هذه الورقة ضمن مخرجات الدورة الخامسة لأكاديمية القانون الدستوري التي أقيمت في تونس عام 2019، والأكاديمية مشروع تنظمه سنويًا المنظمة العربية للقانون الدستوري بهدف التعرف على الاتجاهات السائدة في وضع الدساتير في سائر الدول العربية، والموضوعات الدستورية الأكثر إثارة للاهتمام والجدل.

كما تمثل الأكاديمية جزءًا من جهد يهدف إلى تشجيع الباحثين في الدول العربية على الحوار والعمل مع بعضهم بعضًا حول عدد مختار من الموضوعات الدستورية بهدف تبادل الخبرات ودراسة التحديات المشتركة، وأيضًا الإسهام في إعداد بيئة حاضنة لبرامج دراسات متميزة وأبحاث علمية رائدة، ذات أهمية ومردود تطبيقي.

تعد المنظمة العربية للقانون الدستوري أول شبكة إقليمية لخبراء صياغة الدساتير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتهدف المنظمة التي تأسست عام 2013 إلى المساهمة في الحكم الرشيد عبر تشجيع التعلم بين بلدان المنطقة، وكذلك تقديم تحليل فني موضوعي ومتوازن وتقديم الأطر الدستورية في المنطقة، وتطبيق خبراتها لدعم جهود الإصلاح القانوني والدستوري فيها.

الآراء الواردة بهذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء المنظمة العربية للقانون الدستوري.

فهرس

1	المقدمة
2	أولاً: إشكالية النظام السياسي الفلسطيني
8	ثانياً: الإطار النظري للنظام الفيدرالي
14	ثالثاً: الخيار الفيدرالي الفلسطيني
18	الخاتمة
21	الهوامش
24	المراجع

شكّل الانقسام الفلسطيني المستمر منذ ما يقارب ثلاثة عشر عاماً متتالياً، تهديداً لفرص استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفق النظام الحالي، وذلك بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذها طرفا الانقسام فيما يتعلق ببناء المؤسسات الإدارية، الاقتصادية، الخدماتية والأمنية وتدشينها، وسمة الازدواجية التي وسمت النظام السياسي والقانوني في غياب الوحدة السياسية للمنطقتين المتنازعتين.

ما يجري فلسطينياً يشبه، إلى حد ما، الذي جرى في عدد من الدول العربية من انهيار للدولة الوطنية (ككيان سياسي وطني)، فما جرى خلال العقدين ونصف عقد الأخيرين هو التفكك المتدرج للكيان السياسي الفلسطيني كما شكلته وهيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية خلال عقودها الثلاثة الأولى، غير أن تداعي الدولة الوطنية العربية (العراق؛ سورية؛ اليمن؛ ليبيا) جرى بفعل التدخلات والضغوط الخارجية المباشرة وتراكم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، بينما تداعي الحقل السياسي الوطني في الحالة الفلسطينية تحت وطأة تغوّل الدولة الاستعمارية الاستيطانية، وتحت وقع التناقضات الداخلية تحديداً¹.

إن الحالة الفلسطينية غارقة في مأزق لا مؤشرات للخروج منه ولو في المنظور القريب، فمأزق الانقسام يتحول تدريجياً إلى درجة متقدمة من الاستقلال، وفي هذا السياق يتم طرح خيار الفيدرالية.

إن ورقة السياسات هذه ليست أكثر من محاولة أولية لتحديد عناوين العوامل والأوضاع المتعددة التي تداخلت لتوجد الأزمة الداخلية الراهنة للنظام السياسي الفلسطيني. وهو محاولة كذلك لتحديد طبيعة هذه الأزمة وتحدياتها، وتجروؤ على تقديم بعض الاقتراحات للخروج من الأزمة عبر إعادة النظر في النظام السياسي الفلسطيني، وتقديم تصور للحل الفيدرالي كمخرج للانقسام، للوصول إلى ما يلي طموحات الشعب الفلسطيني. وتعد هذه الورقة بادرة ومحاولة أولية فلسطينياً لمناقشة الطرح الفيدرالي الفلسطيني ضمن منهجية علمية.

وتناقش الدراسة موضعي الانقسام والوحدة، من حيث مسببات الأول وتداعياته ومعوقات تحقيق الثاني، إلى جانب تساؤل رئيسي: هل ستشكل الفيدرالية بين غزة والضفة الغربية مخرجاً لحالة الانقسام؟! وذلك من واقع فرضيتين رئيسيتين، الأولى أن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي فتح وحماس، ما يحد من قدرتها على إنهاء الانقسام ويعزز الانفصال، والثانية أن الفيدرالية السياسية كنموذج سياسي لدولة فلسطين قد تكون بديلاً واقعياً عن الانقسام والانفصال.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة، والتحقق من فرضياتها، وبناءً على طبيعة الدراسة، فإن الباحثة استخدمت في إجراء الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يناسب الظاهرة موضع البحث وذلك عبر التحليل الوصفي القائم على وصف الظاهرة، ثم القيام بتحليلها بالشكل الذي يوضح ويبين مسببات الانقسام الفلسطيني، ومعوقات الوحدة، ومستقبل البديل الفيدرالي.

تتناول الدراسة هذه الادعاءات تحت ثلاثة عناوين، أولاً: إشكالية النظام السياسي الفلسطيني، ثانياً: الإطار النظري للنظام الفيدرالي، ثالثاً: الخيار الفيدرالي الفلسطيني. إضافة إلى خاتمة وتوصيات.

أولاً: إشكالية النظام السياسي الفلسطيني

تختلف الدراسات من حيث تحديد ماهية النظام السياسي الفلسطيني رغم اتفاقها على أن هناك ما يمكن أن تسميه نظاماً سياسياً فلسطينياً، فثمة إشكالية مفاهيمية في الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني. فقد شكل النظام السياسي الفلسطيني حالة استثنائية نظراً لعدم إقامة دولة فلسطينية خاصة، فالنظام السياسي لا يقوم في ظل غياب الدولة القومية أو في غياب السيادة، فوجود دولة ذات سيادة هو شرط أساسي لوجود النظام السياسي، وفي الحالة الفلسطينية لا تتوفر كليهما، وأن الاستقلال السياسي يحتاج إلى مقومات تساهم في ترسيخ بناء النظام على أسس واضحة.

ويرى بعض الباحثين أن هذا الاستنتاج بقدر ما هو صحيح نظرياً بقدر ما هو مضلل ولا يتسق مع سمات الواقع الفلسطيني إذ أن غياب الدولة والسيادة لم يحل دون تشكل معالم وعناصر ومضامين لحقل ونظام سياسيين فلسطينيين.²

لقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1964 وإعادة تشكيلها في العام 1969، جوهر النظام السياسي الفلسطيني، ومرجعية سياسية ووطنية، لتكون جسماً جامعاً للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم، وشكلت نقطة انطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية نتيجة لإجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي تمثل بتحرير فلسطين، وأسست لنظام سياسي قائم على المؤسسات والضوابط القانونية التي تحكم العلاقة بين عمل مؤسساتها المختلفة.

وشكلت مؤسسات المنظمة المختلفة مؤسسات النظام السياسي والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية. وهي مؤسسات عكست صيغاً وتوجهات قريبة من تلك الخاصة بالدولة. فالمجلس الوطني يقارب برلمان الفلسطينيين كما أن اللجنة التنفيذية ليست بأكثر من مجلس وزراء المنظمة. أما المجلس المركزي فقد عكس الواقع الفلسطيني وإمكانيات تعذر عقد المجلس الوطني وإحضار ممثلي الشعب من أماكن الشتات المختلفة.³

دخل النظام السياسي الفلسطيني في طوره الثاني بعد أوصلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية، فقد تم تأسيس السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق إعلان المبادئ والمعروف بـ"اتفاق أوصلو" المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في واشنطن أيلول 1993، لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تأجيل البت في القضايا المصيرية الحساسة مثل القدس واللاجئين والدولة والمياه والحدود.

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 دخل مكون أساسي إلى مكونات النظام السياسي الفلسطيني تمثل في مؤسسات هذه السلطة الناشئة. وشملت مؤسسات السلطة: الرئيس المنتخب مباشرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والمجلس التشريعي المنتخب، أيضاً، والحكومة التي لم تكن برأس حتى العام 2003، حين تم استحداث منصب رئيس الوزراء، إلى جانب هذا هناك المؤسسات المختلفة التابعة للسلطة والتي توازي مؤسسات الدولة خاصة الجهاز القضائي.⁴ كما أصبح لهذه السلطة نظام أساس ومسودة دستور يعطيان صورة عن الآلية التي يجب أن تدار فيها الحياة وتنظم في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد استمدت السلطة الفلسطينية شرعيتها من شرعة منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية الاتفاق الموقع مع الطرف الإسرائيلي.⁵

ويعدّ القانون الأساسي الفلسطيني الصادر سنة 2000 والمعدل لسنة (2003 م) الغطاء القانوني والدستوري لنظام الحكم في فلسطين، ونصت مقدمته أنه قانون يناسب المرحلة الانتقالية.⁶

ويعتبر القانون الأساسي المحدد لنوع وشكل نظام الحكم، حيث نصت المادة (5) منه على أن "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني". بيد أن النظام السياسي الفلسطيني لا تنطبق عليه أي من معايير النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، إنما يجمع بين الاثنين، فهو رئاسي من ناحية إذ يجعل انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة، وهو برلماني من ناحية أخرى إذ يجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويجب أن تتالفت.

وقد كان لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي اعتمد في العام 2003 بعد تعديل القانون الأساسي دور مهم في تعميق حدة الصراع بين القوى الفلسطينية، فاعتماد النظام المختلط، وبشكل غير متوازن، ساهم في فشل عملية الانتقال السلمي للسلطة بعد الانتخابات التشريعية الثانية العام 2006. ونتج عن هذا التحول في النظام السياسي الفلسطيني الكثير من الإشكاليات، وفي مقدمتها إشكالية أساسية تتعلق بالفصل بين السلطات، والتداخل في الاختصاصات فيما بينها، وذلك لقصور القانون الأساسي عن تحديد اختصاص كل سلطة بشكل دقيق. وهو ما شكل عقبة أمام الانتقال السلمي للسلطة، فغموض النصوص وتضاربها أسهم بشكل واضح في الصراع الذي دار على السلطة بعد الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006.⁷

من جهة أخرى، تعددت مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فصار فيه مؤسستان تقومان بمهام تشريعية (المجلس الوطني والمجلس التشريعي) وأكثر من جهة تنفيذية (مجلس الوزراء في السلطة واللجنة التنفيذية) أما موضوع رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية فقد تم تقاديبها بسبب أن الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية هما الشخص نفسه. وعلى الرغم من أن النظام السياسي الفلسطيني خلق قوانين منظمة لعمل كل هذه المكونات، إلا أنه حدثت الإشكالية الأولى في ترسيم العلاقة الجدلية بين المنظمة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لتأسيس الأخيرة.

ركزت العديد من الدراسات والأبحاث ذات الطابع الأكاديمي والنظري على خصوصية النظام السياسي الفلسطيني، يمكن اختصارها بثلاثة جوانب:

1. أن هناك تعايشاً قسرياً بين سلطة وطنية واحتلال عسكري استيطاني يسيطر على الأرض وينتقص من صلاحيات السلطة الوطنية.
 2. الدور الذي تلعبه الدول المانحة في توجيه السلطة الوطنية وسياساتها العامة.
 3. ساهمت انتفاضة الأقصى في إضعاف دور السلطة الوطنية المركزي في الأراضي الفلسطينية حيث انتشرت الجماعات العسكرية.
- أما من حيث التقسيم الإداري، تُقسم الأراضي الفلسطينية إلى 16 وحدة إدارية (محافظات)،⁸ وتعتبر وزارة الحكم المحلي الوصي على العملية اللامركزية في الأراضي الفلسطينية، والتي تشرف على وضع السياسات والهياكل التنظيمية، ومأسسة عمل هيئات الحكم المحلي، والإشراف على موازنتها.⁹

وبالرجوع إلى القانون رقم (1 لسنة 1997) المنظم للهيئات المحلية يتبين أن هذه الهيئات المحلية صلاحياتها محدودة ومحصورة بشكل أساسي في تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات. ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية. فضلاً عن الصلاحيات الإدارية المحدودة، فإنه لا يسمح لها بهامش معقول من الاستقلالية في وضع هذه الضرائب والرسوم.

في ظل "اتفاق أوسلو"، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، كشكل من أشكال الحكم الذاتي، سيطرت حركة "فتح"، بصفتها التنظيم السياسي الأكبر في منظمة التحرير على مؤسسات السلطة الفلسطينية (الحكومة، الرئاسة، أجهزة الأمن، القضاء، المجلس التشريعي الفلسطيني) بأشد من سيطرتها على مؤسسات منظمة التحرير.

ومنذ "اتفاق أوسلو"، عاش المجتمع الفلسطيني في ظل ثنائية حادة، واستقطاباً بين توجّهين، وفصيلين، وأيديولوجيتين، أو برنامجين سياسيين، وهما: التسوية السياسية – النضال السياسي، والمقاومة المسلحة – النضال العسكري.¹⁰ هذه الثنائية دفعت باتجاه صراع حاد، وانقسام، ومحاولات إقصاء، وتشويه ورفض للآخر،¹¹ وبقيت الأمور بين الطرفين تتصاعد إلى درجة الاحتكام إلى السلاح، وإلى ما يشبه الحرب الأهلية بين الطرفين بين حين وآخر.

*فازت حركة حماس بنسبة 56.8% من مقاعد المجلس التشريعي، وفازت حركة فتح بنسبة 33.4% من المقاعد، وحصلت الكتلة الانتخابية ذات الطابع اليساري 8.6%، و 3% من المقاعد فاز بها مستقلون تؤيد أغلبهم حركة حماس، المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة المركزية للانتخابات: www.elections.ps

شكّلت تبعات الانتخابات التشريعية الثانية في يناير 2006 مفصلاً خطيراً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستقرار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني. حيث تمكنت حركة "حماس" من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني*. وكانت التبعيات المباشرة لهذه الانتخابات وقوع انقسام عمودي في هرم السلطة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية: رئيس من حركة "فتح"، وأغلبية برلمانية لحركة "حماس" نجم عنها حكومة كان قوامها أعضاء من حركة حماس، الأمر الذي أدخل النظام السياسي في عملية صراع محتدم على ممارسة الصلاحيات، وأدى إلى إنتاج أزمة جديدة.¹² ومنذ ذلك التاريخ بدأت جذور انقسام حقيقي في هيكل السلطة الفلسطينية سياسياً وإدارياً وقانونياً.

غير أن الأحداث التي شهدتها قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، والصدام المسلح، الذي انتهى في يونيو 2007 بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالكامل، أدخل النظام السياسي الفلسطيني في حالة اختلال مستحکم. إذ بات هناك كيانين منفصلين يحكمهما فصيلان متنافسان بشدة، ومتربعان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأول تحت الاحتلال الإسرائيلي،

والآخر تحت الحصار الإسرائيلي الخانق، ولكل واحدة من الحكومتين، الأولى "العلمانية" في الأصل والتي تسيطر عليها "فتح"، والثانية الإسلامية وتسيطر عليها "حماس"، قواتها الأمنية. وكلا "الكيانان السياسيان" يعتمدان على التمويل الخارجي، ويقيمان تحالفات مع قوى إقليمية متعارضة. وبمرور الوقت، يزداد ابتعاد هاذين الكيانين أحدهما عن الآخر.

لقد أثر الانقسام على المؤسسات العامة الفلسطينية، فكان المجلس التشريعي أول السلطات الفلسطينية التي تضررت بفعل الانقسام السياسي، حيث أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في مراقبة ومحاسبة أداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات.¹³ ومن جهة أخرى، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال أعوام الانقسام، لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهم البعض، وأضحى في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط.¹⁴

ومؤخراً تم وضع النظام السياسي الفلسطيني في مأزق الانقسام الحاد والتام، حين حل الرئيس الفلسطيني محمود عباس المجلس التشريعي الذي يمثل السلطة التشريعية في نهاية ديسمبر 2019، سبقه انفصال في السلطة القضائية ومنظومة القضاء في غزة والضفة عندما أصدر الرئيس عباس قراراً بحل مجلس القضاء الأعلى في أغسطس 2019، وإنشاء مجلس انتقالي لمدة عام، وبذلك لم يبق في النظام السياسي الفلسطيني إلا السلطة التنفيذية التي يمثلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعيداً عن سلطة حماس التنفيذية في قطاع غزة. وفي حل السلطة التشريعية والقضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وانقسام السلطة التنفيذية، يدخل جغرافياً الانقسام في الصراع الحاد بين حماس والسلطة الفلسطينية ما يعمق الشرخ بين هاتين السلطتين ويقلص من فرص إمكانية استعادة الوحدة.

مع الإشارة إلى أنه منذ نهاية العام 2008، انتهت الولاية القانونية للرئيس محمود عباس، ومع نهاية 2009 انتهى التفويض الشعبي الذي منحه الناخب الفلسطيني لممثليه في المجلس التشريعي، ولا يستطيع أحد الادعاء أنه لا يزال يمثل الإرادة الشعبية.

ومنذ إعلان القاهرة في سنة 2005، مروراً بإجراء الانتخابات التشريعية في يناير 2006، ووقوع الانقسام السياسي والجغرافي في يونيو 2007، حتى الآن، شهدت الساحة الفلسطينية سلسلة من الحوارات والمبادرات والاتفاقات الفلسطينية والعربية والدولية¹⁵، جميعها فشلت في إعادة الوحدة وانهاء الانقسام، لتتشكل قناعة بأن توقيع الاتفاقات وانهارها بعد الشروع في تطبيقها كاتفاق مكة، أو قبل أن يجف حبر توقيعها كـ "إعلان صنعاء" الذي انهار بعد ساعات، أو الاستمرار في الحوار بشأنها طويلاً مثل الورقة المصرية، أو تعليقها حتى إشعار آخر

مثل مصير "اتفاق القاهرة"، و"الدوحة" و"الشاطئ" أمور كلها أوجدت مخاوف متزايدة من أن المصالحة أصبحت "عملية" مصالحة من دون مصالحة، مثلما حدث مع عملية السلام المستمرة منذ "مؤتمر مدريد" في سنة 1991 كـ "عملية" من دون سلام.¹⁶

ويمكن القول إن الفشل المتكرر في تحقيق بنود مبادرات المصالحة المتتالية، يرجع إلى العديد من الأسباب، كالاتفاق الـ برنامج وطني ورؤية فلسطينية واضحة، وعدم توفر الإرادة السياسية لطرفي الانقسام، إضافة إلى حصر الحوار والاتفاقات الوطنية على "فتح" و"حماس" واعتماد منطق نظام المحاصصة الفصائلي، وتقديم مسألة السلطة على المنظمة مع أن المفترض هو العكس تماماً، إضافة إلى تأثير الأطراف العربية والإقليمية والدولية الذي تزايد بشكل كبير جداً بعد الانقسام والارتهان للمساعدات المقدمة من هذه المحاور.

بيد أن السبب الأهم في عجز هذه المبادرات المتتالية عن استعادة الوحدة من وجهة نظر الباحثة هو الافتقار إلى مبادرات جديدة وواقعية تعيد ترتيب النظام السياسي الفلسطيني بما يتوافق مع واقعه وظروفه وتعقيداته خصوصيته كدولة تحت الاحتلال. إذ لا تزال جميع المبادرات التي يتم التحاور بشأنها تتناول نفس النقاط التي درجت في اتفاق القاهرة 2005 و2011 والتي تتمحور حول إجراء انتخابات وتوزيع أدوار دون التطرق إلى إعادة النظر في النظام السياسي والقانون الأساسي القائم.

بناءً على ما سبق تتحقق صحة الفرضية الأولى للدراسة والقائلة بأن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي "فتح" و"حماس"، ما يحد من قدرتها على إنهاء الانقسام.

بعد كل هذا التفصيل في أشكاليات النظام السياسي الفلسطيني و مكونات الفصل القائم بين غزة والضفة الغربية، هل من الواقعي الحديث عن وحدة الحياتية والاقتصادية والإدارية والتشريعية والقضائية والتنفيذية والأفق السياسي بين الكيانين؟

تصّر قيادة السلطة و الفصائل والنخب السياسية إلى أن الانتخابات هي من ستشكل مخرجاً للنظام السياسي، ولو نظرنا لخيار الانتخابات نظرة موضوعية، نجد أنه وبالرغم من أهمية الانتخابات كآلية لحل الخلافات إلا أنها لوحدها ليست وسيلة مضمونة لحل الخلافات السياسية، فلا انتخابات 1996 ولا انتخابات 2006 أخرجت النظام السياسي من أزمتته، ومن المحتمل إن جرت انتخابات في ظل الفصل القائم فستؤدي لتعزيز عملية الفصل بغض النظر عن نتائج الانتخابات والفائز فيها.

إذاً، ما البديل عن الانقسام والانفصال؟

يجيب الدكتور ابراهيم ابراش عن هذا التساؤل _ وتتفق معه الباحثة _ بأنه لو تم تحكيم العقل وحساب الأمور بالحساب الوطني وليس الحزبي وفي إطار الواقعية السياسية الوطنية وليس الواقعية الاستسلامية، وحتى لا تنزلق الأمور إلى كيانين فلسطينيين متعادين مع بعضهما البعض وكلاهما متعارض بل ومهدد للمشروع الوطني، فإن المصلحة الوطنية تحتم التفكير بحلول إبداعية تقطع الطريق على دولة غزة التي ستكون مقابل التخلي عن الضفة والقدس وحق المقاومة، وتقطع الطريق على الذين يتذرعون بالفصل الجغرافي بين غزة والضفة واختلاف الخصوصيات لتكريس الانفصال التام، وذلك من خلال نظام فيدرالي أو دولة فلسطين الاتحادية حالياً بين الضفة وغزة.¹⁷

وهنا لا بد من التوقف قليلاً لتحديد مسألة وماهية الفيدرالية وهل تصلح في الحالة الفلسطينية؟ وما هي إمكاناته واحتمالاته؟ من دون الدخول في التفاصيل الموسعة لهذا النظام.

ثانياً: الإطار النظري للنظام الفيدرالي

تُعرف الفيدرالية بأنها نمط الترتيب السياسي الذي يربط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي، خلال توزيع السلطة بين الحكومة الكبرى و الحكومات الصغرى، على نحو يكفل حماية السلطات لكلا الحكومتين ويمكنها من آلية اتخاذ القرار.¹⁸ الفيدرالية هي شكل من أشكال التنظيم الدستوري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للدول، وهي تنظيم دستوري واداري اختياري لها تطبيقات عملية متعددة.¹⁹ فتنشأ إما عن طريق التفكك عبر تحويل دولة موحدة بسيطة بالأساس الى دولة مركبة اتحادية بالفعل، وإما على مستوى الدول عبر انشاء علاقات اتحادية بين مجموعة من الدول المستقلة ذات سيادة كاملة لسبب ما، فنتيجة ذلك تفقد كل واحدة من تلك الدول استقلالها وسيادتها وعضويتها في المجتمع الدولي طوعياً، لصالح الدولة الاتحادية مع الاحتفاظ ببعض الاستقلال الذاتي وحماية كيانها الداخلي دستورياً.²⁰

تتزايد أهمية الفيدرالية في العالم يوماً بعد يوم كنموذج أفضل لشكل الحكم، حيث يبلغ عدد الدول الفيدرالية في العالم 28 دولة يقيم فيها 40% من سكان العالم.²¹ وهذا النظام اختياري تطوعي بين وحداته، تفرضه عوامل كثيرة أهمها المصالح المشتركة والتواصل الجغرافي، ويقوم هذا النظام على الجمع بين رغبتين: الرغبة في الاستقلال، والرغبة في الاتحاد والوحدة، وإن كانت الرغبة الثانية هي الأقوى.

ويقوم النظام الفيدرالي على التدرج في السلطة الاتحادية، فالسمو للدستور الاتحادي، وللسلطات الاتحادية وخصوصاً في مجال التهديدات الخارجية والأمنية. وهنا الشخصية الدولية تكون فقط للسلطة الاتحادية. لكن ما يميز هذا النظام ان كل إقليم يحتفظ بشخصيته الداخلية، وكأن هنا السلطة الاتحادية تسهم في المحافظة على هذه الشخصية. أما الاختصاصات الخاصة بالإقليم، فتجسد في الأمور التالية:

1. الاختصاصات التشريعية: تمتع السلطة التشريعية المؤسسة في الاقليم باختصاص أصيل ألا وهو اصدار وسن التشريعات التي تخص الاقليم تحديداً، وقد تكون تلك القوانين والنظم الخاصة بالإقليم مختلفة عن قوانين ونظم بقية الأقاليم الأخرى، وذلك طبقاً لاختلاف الطبيعة والظروف الخاصة بكل اقليم، شرط أن لا تتعارض مع الدستور الاتحادي، ويوجد عادة في كل ولاية فيدرالية برلمان إقليمي الى جانب البرلمان الاتحادي، ويتم اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع العام داخل الاقليم.

2. الاختصاصات التنفيذية: فالسلطة التنفيذية للإقليم تمارس من قبل حكومة الاقليم، ولها جميع الاختصاصات باستثناء الاختصاصات الحصرية للحكومة الفيدرالية كالدفاع والسياسة الخارجية، ويدخل ضمن الاختصاصات الإقليمية كل ما تستوجبه ادارة الاقليم من الناحية الإدارية خاصة انشاء قوة الأمن الداخلي والشرطة.

3. الاختصاصات القضائية: تختص السلطة القضائية في الاقليم بالفصل في المنازعات والخلافات التي تحدث في حدود الاقليم، ويتم تنظيمها بموجب دستور الاقليم، وتعتبر السلطة القضائية في الاقليم مستقلة عن السلطة القضائية الاتحادية، إذ بإمكان الحكومات الإقليمية ممارسة السلطة القضائية باستقلال تام دون تدخل من جانب الحكومة المركزية باستثناء المثبت في الدستور الاتحادي.²²

الدوافع للاتحاد الفيدرالي:

قبل التعرف على تفاصيل الدوافع التي تحمل الشعوب للخيار الفيدرالي، يجدر بنا أن نعي ملاحظتين: الأولى: ليس من الضرورة أن يكون هناك دافع واحد فقط هو الذي جعل الشعب يقبل على الخيار الفيدرالي، بل ربما دافعين أو أكثر مثلاً أمريكا اختارت الفيدرالية لدوافع اقتصادية ودفاعية. والثانية: أن جميع الدول التي نشأت بطريقة الانضمام لا يمكن اعتبار التنوع العرقي أو الديني أو اللغوي أو اختلاف الثقافة الاجتماعية دافع لقيام النظام الفيدرالي. بل

العكس إن الدوافع السابق ذكرها يمكن أن تكون دوافع للانفصال وليس للتوحد، لأن هذه الدول لو اعتبرت البعد القومي أو الاجتماعي أو اللغوي من الأهمية بمكان لأدى ذلك إلى تغلبه على الدافع الذي أدى إلى الخيار الفيدرالي. كما أن التنوع موجود - مثلاً - عند الشعب السويسري فلو كان هذا التنوع له أهمية لدى ذلك الشعب لغلبه على الخيار الفيدرالي ودوافعه الاقتصادية والدفاعية.

1. دافع القوة العسكرية (العوامل الدفاعية): يعتبر هذا العامل من أقدم وأهم العوامل التي تدفع إلى التوحد بين الشعوب بشكل عام وإلى الاتحاد الفيدرالي بشكل خاص. إن أهم الفيدراليات المعاصرة وانجحها وأدومها أقيمت بدافع القوة العسكرية منها سويسرا وأمريكا وكندا.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أخذ الأمر صيغة الخوف من شر السياسات الأوربية، حيث أدرك الآباء المؤسسون في أمريكا أن عملية اتحاد الولايات التي كانت قائمة تواجه الكثير من المعوقات، وهذا الأمر أدى إلى أن تحتم الضرورة امتلاك القوة للحد من جشع الدول المحيطة، والقوة تأتي بالدرجة الأولى من الاتحاد، لأن التباعد والتشردم يخدم مصلحة الأعداء²³. أما كندا فكان الخوف والخشية من أمريكا هو الذي دفعها لإنشاء الفيدرالية²⁴. أما سويسرا فقد كانت تخشى النمسا والإمبراطورية الجرمانية ونتيجة الحاجة للقوة العسكرية والدبلوماسية الكافية، وحتى لا تكون لقمة سائغة للجيران الأقوياء الطامعين أعلنت قيام فيدراليتها²⁵.

يؤدي العامل العسكري الدفاعي إلى خلق شعور بالاتحاد لدى شعوب وجماعات مختلفة في كل شيء، فوجود الخطر المشترك كان الدافع الأساسي لإقامة الكثير من الدول الفيدرالية، لأن وجود تهديدات خارجية أو مقاومة العدوان المشترك يخلق شعوراً بالمصير المشترك لدى تلك الدول²⁶. إن الدول الفيدرالية التي تنشأ نتيجة لهذا الدافع هي أقرب للديمومة منها للانفصال.

2. العوامل الاقتصادية في قيام الفيدرالية: إن أهم ما تسعى إليه الدولة العصرية الاقتصاد، لأنه ركن الدولة المتين، فيه تستطيع القيام بواجباتها وأداء وظائفها حيال شعبها على أكمل وجه. فعلى ذلك وسعياً من الدول لتكوين قوة اقتصادية تنشأ اتحاد فيدرالي، وهذا ما حصل مع أمريكا وكندا وأستراليا، هذه الدول أقامت اتحادات فيدرالية من أجل السيطرة على الاقتصاد، وتقليل الحواجز الحدودية على التجارة بين المقاطعات²⁷.

ويرى د. بول بوث في هذا الشأن (بأن الدولة الفيدرالية تؤدي إلى البروز ككيان اقتصادي داخلي كبير نسبياً، وأداء دور مهم على المسرح العالمي مع المحافظة على المرونة اللازمة لتلبية الخدمات الحكومية الأهلية بهدف الإيفاء بحاجات اقتصادية واجتماعية خاصة)²⁸.

ان العامل الاقتصادي من أهم العوامل لقيام الاتحاد الفيدرالي، وذلك عندما تكون الدول المستقلة متخلفة اقتصادياً تخلفاً لا تستطيع القضاء عليه إن بقيت مستقلة، فتتحد من أجل التكامل الاقتصادي، كأن يكون بعض هذه الدول لديها ثروات طبيعية والأخرى تمتلك أيدي عاملة، والثالثة دول صناعية، جميعها تتحد من أجل تحقيق التقدم والازدهار.

3. العوامل الجغرافية: يعتبر التباعد الجغرافي سبباً مهماً لقيام الفيدرالية التي نشأت في العصر الحديث بوجه خاص، حيث كانت الدولة الفيدرالية عبارة عن كانتونات أو ولايات أو مقاطعات متباعدة نسبياً، كما هو الحال بالنسبة للتباعد الموجود بين الولايات الأمريكية والولايات الأسترالية والمقاطعات الكندية، فيما نجد بأن الحدود الجبلية قسمت سويسرا إلى كانتونات منفصلة²⁹. إذ تؤدي المساحة المترامية الاطراف في بعض الدول إلى ضعف سيطرة المركز وضعف أداء الحكومة المركزية لذلك تتغلب على هذه المعضلة بأن تتحول من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية.

4. العوامل السياسية: تظهر العوامل السياسية عندما تكون المجتمعات مرتبطة بروابط سياسية سابقة لقيام الاتحاد الفيدرالي، كأن تكون مرتبطة كونفدرالي مثل أمريكا وسويسرا. وكذلك الارتباط في العقيدة السياسية ولاسيما العقائد العابرة للحدود القائمة على العالمية تؤدي إلى الاتحاد الفيدرالي بين مجموعة من الدول لا رابط بينهم سوى تلك العقيدة، مثل الاتحاد السوفيتي الذي جمع مجموعة من الدول المتنافرة التي لا يجمعها سوى إيمانهم بالشيوعية³⁰. ومن المعلوم أن لكل أقلية قومية أو جماعية دينية متجانسة ذات خصوصيات مستقلة عن الآخرين الحق في المشاركة السياسية لذلك يطالب هؤلاء بالنظام الفيدرالي لأنه يعطي مساحة أكبر للمشاركة.

5. العوامل الاجتماعية والثقافية: التنوع في المجتمع يعني وجود أكثر من فئة متجانسة في أي جانب كان من حيث اللغة أو القومية أو الثقافية، ويعد التنوع في المجتمع هو سمة غالبية على جميع المجتمعات ولا يوجد مجتمع متجانس عرقياً وثقافياً ولغوياً واجتماعياً. تشور مشكلة التنوع عندما يتطلب الانتماء القومي أو الطائفي أو الديني على الانتماء الوطني للدولة سواء من قبل الأقلية أو الأكثرية فيلجأ البعض إلى الاتحاد الفيدرالي لأنه يعتبره نظام مثالي للدولة الحامية لجميع حقوق المجتمع التعددي، حيث يعطي جميع الأطياف شيء من الاستقلالية بحيث يمكن إشباع حاجاتها ورغباتها القومية أو الدينية إضافة إلى التوفيق وعدم تقسيم البلد.

ونرى أن ما يحقق المساواة لجميع أطراف المجتمع ليس النظام الفيدرالي بمقدار ما يحققها النظام الديمقراطي، فهذا التنوع في المجتمعات الديمقراطية يمكن المحافظة عليه من خلال تحقيق المساواة لجميع أطراف المجتمع والإيمان بحقوق الآخرين، فهي تنظم العلاقة بين الدولة والمواطنين على أساس القانون والحقوق.³¹ إن هذا العامل يعتبر من أضعف وأقل العوامل التي نشأت على أساسه الفيدراليات في العالم.

هذا ويتمتع النظام الفيدرالي بالعديد من الميزات التي تميزه عن بقية أشكال الحكم، وبالمقابل يؤخذ عليه العديد من المآخذ والعيوب:

وفيما يتعلق بميزاته: من جهة، يعد الاتحاد الفيدرالي حلاً توفيقياً في البلدان التي تضم بين جنباتها خليطاً من القوميات – والأعراق المتعددة والطوائف المتباينة؛ في معتقداتها الدينية والعقائدية والمذهبية وخلفياتها التاريخية، ويعمل الاتحاد المركزي على حفظ وحدة الدولة من خلال هذه البنية السياسية المركبة، حيث يوفق بين استقلال القوميات المختلفة وبين بقائها متضامنة ومتعاونة في ظل دولة موحدة، ويؤمن للولايات سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وصلاحيات إدارية؛ تمكن كل ولاية على حدة من تصريف شئونها بما يتناسب مع ظروفها المحلية، وبما يحفظ لها تقاليدھا وجذورھا الثقافية، وفي نفس الوقت تتمتع فيه بمزايا الانتماء إلى الدولة الاتحادية، بعكس الحال في المجتمعات السياسية التي تتعدد فيها السلطة، فتكثر الاضطرابات والصراعات مما يقود بدوره إلى الحروب وتجزئة الدولة ويحول دون التطور والاستقرار.³²

ومن جهة أخرى، إنه نظام يسمح بإجراء تجارب دستورية متعددة، فنجاح نظام معين في ولاية أو إقليم يساعد على اقتباسه في أقاليم أخرى، وهذا يصعب تطبيقه في الدولة البسيطة الموحدة.³³

أما عيوبه: إن هذا النظام من شأنه أن يعمل على تفتيت وحدة الدولة، إذا ما قوى الدستور من اختصاصات سلطات الولايات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الحكومة الاتحادية وصعوبة سيطرتها على شئون ومصالح الدولة العامة.³⁴

كما يرى البعض أن الفيدرالية لا تصلح كنظام للحكم؛ في كثير من المجتمعات بدليل الحركات الانفصالية؛ التي تدعو إلى الاستقلال التام عن الدولة الاتحادية وتكوين دول مستقلة، إلا أن لكل دولة ظروفها الخاصة؛ فقد تكون الفدرالية من أسباب التوحد في بعض الدول، وتكون من أسباب الفرقة والانقسام في دول أخرى.³⁵ ومن عيوب هذا النظام كذلك؛ ازدواجية السلطة إلى تداخل الاختصاص وبالتالي تكثر المنازعات.³⁶

وبناء على هذه العيوب، لا يزال هناك حساسية مفرطة في العالم العربي تجاه استخدام كلمة فدرالية، وهي موضع استقطاب وتجادب شديدين بين من يرى أنها مطية يستخدمها دعاة الانفصال والتقسيم، ومن يرى أن الفدرالية تحفظ وحدة الدولة وتمنح الاقاليم (الدول الاعضاء) سلطات وموارد.

إن الفدرالية في معناها الأساسي هي شكل من أشكال التسويات السياسية، وطريقة ديمقراطية في إدارة الشأن العام، وتضمن تمثيلاً نسبياً للأقليات مقارنة بالأغلبية، وهي قد تكون حل سحري للنزاعات في المجتمعات المتعددة دينياً وقومياً، بل حتى في البلدان المتجانسة نسبياً. إذا ما توافرت الشروط الست التي تضمن وحدة الاقاليم وعدم الانفصال: أولهما، لا بد من وجود اقليمين أو دولتين عضويتين أو أكثر، وثانيهما، توفّر دستور فيدرالي يحدد سلطات هذه المستويات، وتكون السلطات محددة دستورياً، وليست مجرد منحة تقدمها الحكومة المركزية، وتراجع عنها متى أرادت. وثالثهما، أن تتوفر القدرة للولايات والأقاليم على التأثير في اتخاذ القرار على المستوى المركزي خاصة في ما يكون له انعكاسا على شؤون الاقاليم كتوفّر مجلس للشيوخ أو مجلس للولايات). ورابعهما، وجود محكمة دستورية عليا تفصل في النزاعات إذا ما حدثت بين الأقاليم والحكومة المركزية، وخامسهما، ألا يستأثر مستوى من الحكم دون آخر بإمكانية تعديل الدستور. وسادسهما وأخيراً، التنظيم القانوني للعلاقات التنسيقية. هذه الشروط الست هي الدينيمو المحرّك للنظام الفدرالي.³⁷

إذن، الفدرالية هي هيكل للحكم يتسم بالمرونة، ويمكن الأقاليم أو الولايات أن تحكم نفسها بنفسها بدرجة محددة من الإستقلالية، وفي نفس الوقت تظل في إطار الدولة القطرية الموحدة بما يمنع الانفصال دون التنكّر للمطالب المشروعة للأقليات.

بالتالي يُفترض عدم التوقّف عند المصطلح في حد ذاته، والمرور إلى ما يوقّره هذا النظام من عدالة بين الاقاليم، وإدارة للشأن العام تتميز بالشمولية، والسماح لجميع مكونات المجتمع بالمشاركة في إدارة الدولة على أساس العدالة في توزيع الثروة والديمقراطية، والهيكلية المرنة للحكم، والقدرة على الحد من السلّم الإداري، وحكم المواطنين لأنفسهم بأنفسهم، فضلا عن توفير السلام والاستقرار.

بهذه المعاني، هل ستشكل الفدرالية بين غزة والضفة الغربية مخرجاً لحالة الانقسام، أم مشروعاً للانفصال؟

ثالثاً: الخيار الفيدرالي الفلسطيني

إن أطروحة الفيدرالية لم يتم تداولها بالخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي والفصائلي ولا حتى على مستوى النخب السياسية والاكاديمية حتى عامين من الآن. إذ تمحورت الرؤية الفلسطينية مجتمعة على الدولة الفلسطينية المركزية الموحدة على حدود 1967، فكان مجرد التفكير عن مشاريع كالفيدرالية أو الكونفيدرالية يُعد كالمشي في حقل من الألغام باعتبارها بحسب الاعتقاد السائد أنها فكرة تهدد الوحدة الفلسطينية وتعزز الانفصال والانقسام الفلسطيني.

وتعد الإشارة الأولى لأطروحة الفيدرالية كحل للانقسام كانت بزلة لسان للقيادي في حركة "حماس" موسى أبو مرزوق خلال حديث إعلامي، معتبراً أنه: "إذا كان الأمر سيستمر في حالة الانقسام فإن الحكومة الفيدرالية ستكون حلاً من الحلول الممكنة، والفيدرالية أفضل من الانقسام".³⁸ ليتراجع فيما بعد عن رؤيته هذه، نافياً للفكرة مؤكداً بأنه: "لم يتم طرح الفيدرالية إطلاقاً كمشروع لحل الانقسام الفلسطيني، الفيدرالية لم يتم تداولها مطلقاً في مؤسسات الحركة، وأن لا دولة بدون غزة، ولا دولة في غزة"، وذلك بعد أن قوبل حديثه بإدانة واسعة من جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطيني باعتبارها أمراً خطيراً ويشكل اعتداءً واضحاً على الأسس التي بدأت من أجلها الثورة، وهي إقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة³⁹. في حين وصل الأمر لاعتبار مجرد طرح فكرة الفيدرالية خيانة بحسب ما صرح به عزام الاحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.⁴⁰

أثارت دعوة الفيدرالية جدلاً سياسياً بين الرفض والمؤيد على مستويين، مستوى الاحزاب السياسية، ومستوى النخب الاكاديمية. تعددت مبررات الرفض لأطروحة الفيدرالية لإدارة السلطة الفلسطينية، وعبر عن هذا الاتجاه الدكتور ناجي شراب، مبرراً بأن الفدرالية المطروحة هي شكل من أشكال التقسيم، الفدرالية تعني وحدة الأقاليم ضمن اتحاد مركزي، بينما الفدرالية في غزة تعني التقسيم الجغرافي للأرض على أساس حزبي وليس تقسيم على أساس وطني، فالفدرالية بهذا الشكل عنوان واضح للتقسيم وبشكل صريح. وتهدف لإقامة امارة فلسطينية أو دويلة فلسطينية في قطاع غزة، وبقاء الضفة تحت الحكم الذاتي لإسرائيل.⁴¹

في المقابل، يرى اتجاه آخر أن تحقيق الفدرالية قد يكون مخرج للحالة الفلسطينية، باعتبارها مبادرة سياسية توائم الواقع القائم على الأرض. ويبرر ذلك الدكتور ابراهيم أبراش بالقول "عندما يرفض الجميع مؤامرة دولة غزة، وعندما تتولد قناعة باستحالة خيار الدولة الواحدة على كامل فلسطين التاريخية، وعندما يصبح خيار حل الدولتين مستحيلًا بمعنى قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة مقابل دولة إسرائيل، فما الذي يمنع التفكير بالفدرالية بين غزة والضفة بحيث يكون هناك حكومة وحدة وطنية محلية في قطاع غزة وحكومة وحدة وطنية

محلية في الضفة، وللحكومتين مرجعية مركزية قد تكون منظمة التحرير الفلسطينية بعد تفعيلها وانضواء الجميع فيها أو مجلس تشريعي بعد إجراء الانتخابات، كما يكون لها رئيس واحد ودستور واحد⁴².

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الجدل الذي أثير حول الحل الفيدرالي للحالة الفلسطينية اقتصر على الجدل السياسي من النخب والاكاديميين السياسيين، على شكل إما تصريحات اعلامية، أو مقالات رأي، ولم يكن هناك رأي قانوني أو أي طرح ذو صبغة قانونية علمية سواء كدراسة أو تقرير، أو مقال منشور. وهو ما صعب على الباحثة تناول الموضوع بشكل منهجي وعلمي، ليكون الطرح المقترح للباحثة هو الأول حول الموضوع، وعبارة عن اجتهاد شخصي ورأي ذاتي وتصور مبدئي للخيار الفيدرالي كحل للحالة الفلسطينية.

ولمناقشة الأطروحة بطريقة موضوعية واقعية، يجب في البدء التأكيد على أن الحديث عن الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية لا يمكن اجتزاؤه بكونهما منفصلين سياسياً، فالكيانين أيضاً غير متصلين جغرافياً ولا تربطهما أية حدود، ويتحكم الاحتلال في تحديد ممرات التواصل والاتصال. مما يعقد أية إدارة أو شكل ومخرج للدولة الفلسطينية، بطريقة تجعلها غير قادرة على إدارة شؤونها إلا بموافقة الاحتلال الاسرائيلي، والذي يحاصر قطاع غزة منذ 2007.

وفي المقابل الواقع الذي تعيشه الضفة من تقسيم إداري⁴³ و انتشار واسع للحواجر الإسرائيلية وجدار الفصل العنصري⁴⁴، والتهام الأراضي من قبل المستوطنين⁴⁵ لتفتقد بذلك مناطق التجمعات الفلسطينية والتي تبلغ حوالي 39% من مساحة الضفة والقدس إلى التواصل المباشر بفعل المستوطنات والطرق الالتفافية والمناطق العسكرية، وما تحمله من مشاريع اليمين الإسرائيلي الحاكم من ضم الضفة الغربية واعتبار الكتل الاستيطانية جزء من دولة الاحتلال، لسبب جوهرى أن الضفة الغربية وبطبيعتها الجيو- استراتيجية ومساحتها وموقعها تشكل قلب إسرائيل. كل هذه الحقائق على الأرض تؤكد بانه يستوجب اعادة دراسة جدوى التنظيم السياسي والقانوني للسلطة الفلسطينية.

من ناحية أخرى، وإلى جانب الانفصال الجغرافي، فإن حالة الانفصال الاداري والقانوني بين قطاع غزة والضفة الغربية هي حالة متكرسة قبل وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لكنها في العقد الأخير أخذت طابع الانقسام بحكومتين. فقد كانت الضفة الغربية تحت الحكم الاردني وقطاع غزة يخضع للإدارة المصرية قبل أن يخضع كلاهما للاحتلال الاسرائيلي عام 1967، ومن ثم اعادة توحيدهما تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية 1996. ليستمر الانقسام الإداري على شكل محاصصة مناطقيه في تشكيل الحكومة والهيئات التنفيذية والادارية،

مثال: (وزير من الضفة ووكيل الوزارة من غزة والعكس صحح) ليدر كل مسؤول منطقته بما يتناسب مع ظروفها وبيئتها الخاصة. ومن ناحية أخرى هناك انفصال قانوني من حيث اختلاف القانون فمثلا قانون المطبق على المنطقتين، فقانون العقوبات الأردني المنتمي إلى المدرسة اللاتينية المطبق على الضفة الغربية يختلف في الكثير من مواد المطبقة عن قانون العقوبات الإنجليزي المنتمي إلى المدرسة الأنجلو سكسونية المطبق في قطاع غزة.

يتضح الانقسام جلياً كذلك في الفجوة الاقتصادية والمعيشية بين سكان قطاع غزة وسكان الضفة الغربية بحسب بيانات عام 2019، اذ يبلغ معدل النمو الاقتصادي في قطاع غزة بلغ 8- %، في حين تراجع في الضفة الغربية إلى حوالي 2%، ويُعاني 70% من سكان قطاع غزة المُحاصِر من انعدام الأمن الغذائي، كما أن 53% منهم يعيشون تحت خط الفقر، ما يشكل أربعة أضعافها في الضفة الغربية لغت نسبة الفقراء في الضفة والتي بلغت 14%، فيما بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة حوالي 46%، في حين بلغت في الضفة الغربية نسبة 18%.

في سياق آخر، نجد أن الانقسام الحالي ينعكس على المستوى الداخلي في تسيير وادارة الكيانين، في حين لا يزال المستوي الخارجي والتمثيل الدولي موحد للسلطة الوطنية برئاسة محمود عباس فالمجتمع الدولي ما زال يتعامل مع المرجعية السياسية قبل الانقسام، وهو ما لا يتعارض مع جوهر الفيدرالية.

إن جميع الوقائع على الأرض تثبت حقيقة انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وعدم جدية أو فاعلية أي سلطة واحدة موحدة تسيطر وتحكم الكيانين تبعاً للاعتبارات الموضحة أعلاه.

وبما أن الوضع الاقليمي يعزز الانفصال تحت مسميات (صفقة القرن) و (دولة غزة سيناء)، وبدلاً من الاتجاه لكونفيدريال يتم التسويق لها من قبل الادارة الامريكية والاحتلال الاسرائيلي (كونفدرالية الضفة الأردن)، و عوضاً عن انغراس الهيئات التمثيلية للشعب الفلسطيني بالحياة العامة وتسيير شؤون المواطنين اليومية عوضاً عن توجيه جهدها تجاه السياسة الخارجية ومجابهة الاحتلال واسترجاع الحقوق الفلسطينية. لذا إن خيار الفيدرالية – الدولة الاتحادية اطروحة قد تتناسب مع الخصوصية التي تتمتع بها الساحة الفلسطينية كسلطة تحت الاحتلال للتغلب على معيقات الاحتلال وازمات الانقسام.

ولأن الفيدرالية هي نظام سياسي اداري متعدد الرؤي والتطبيقات لا يحكمه نموذج واحد، أو نظرية واحدة، فمن الممكن صياغة نموذج فيدرالي وحدوي يتوافق مع الواقع الفلسطيني، يعزز وحدته لا يبرر انفصاله، يتم خلاله التوافق على القضايا العامة والأهداف الوطنية.

وبما أن دولة فلسطين ما زالت دولة منقوصة السيادة، خاضعة للاحتلال الإسرائيلي، لم يتم بعد حل قضاياها الجوهرية – اللاجئين والحدود والقدس-، فمن الصعوبة تشكيل اتحاد فيدرالي ذو حكومة فيدرالية اتحادية قائمة على الأرض الفلسطينية، لذا ما يزال من الضروري احالة الوظائف الفيدرالية إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في الوطن والشتات.

وبالنظر إلى النظام الأساسي والميثاق الوطني لمنظمة التحرير نجده نموذج قانوني جيد للاستناد عليه كمرجعية للنظام الأساسي للفيدرالية المقترحة، وذلك من حيث طريقة تكوين مجالسها الفيدرالية ووظائفها، إذ تتكون مؤسسات المنظمة وهيكلها التنظيمي من (1) مجلس وطني منتخب يقوم بمهام مجلس النواب الاتحادي وسن التشريعات الفيدرالية، و(2) مجلس مركزي مع تغيير تسميته يقوم بمهام مجلس فيدرالي ويتكون من اعضاء ممثلين عن كل اقليم للفيدرالية اضافة الى اقاليم الشتات بمخيمات اللجوء ولجان العمل الشعبي، و(3) اللجنة التنفيذية والتي تحل محل الحكومة الفيدرالية، مقرها الدائم مدينة القدس، ويمكن أن تتعقد مؤقتاً في مكان آخر بحسب ما تقتضيه الظروف.

أما فيما يتعلق بالأقاليم الفيدرالية، فنتكون من إقليم غزة، وإقليم الضفة الغربية بما فيه القدس الشرقية،⁴⁷ يضاف إليهما في المستقبل أي إقليم فلسطيني محتل يتم تحريره – شرط أن يكون منفصلاً جغرافياً عن أحد الاقليمين – ضمن تسوية سياسية، أو تبادل أراضي مع الاحتلال الإسرائيلي.

ولكل اقليم او مقاطعة قانون اساسي خاص به، يتم تشريعه من خلال مجلس تشريعي منتخب وفق نظام انتخابي متفق عليه، يتكفل بالمهام التشريعية للإقليم بما يتوافق مع ظروفه وخصوصيته، وينبثق عنه حكومة اقليمية تختص بإدارة الاقليم وتنفيذ القوانين وفق اعتباراته الخاصة، ويشرف عليها مجلس قضائي خاص بكل اقليم بما لا يتعارض مع نصوص القانون الأساسي.

بحيث يكون لكل اقليم سواء غزة او الضفة الغربية سلطاتها الخاصة في مجالات التعليم والصحة والسياسة الضريبية والتجارة الداخلية والشؤون البلدية والأمن الداخلي والضرائب الشخصية. وتمول انشطتها بموارد مالية ذاتية وموارد فيدرالية اضافة للتبرعات الخارجية، بينما تختص اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عبر اداراتها المتواجدة في كافة الاقاليم بمتابعة الشؤون الفيدرالية خاصة القضايا الوطنية والسيادية (لجنة الاسرى، لجنة القدس، لجنة المعابر، لجنة اللاجئين، لجنة مواجهة الاستيطان.. الخ) اضافة لقضايا التجارة الخارجية، والجمارك.

أما عن التخوفات من سيناريو المحاصصة الحزبية وتفعيل الفيدرالية لتعزيز الانقسام وإدارته، فيمكن تجاوز الأمر بصياغة نظام انتخابي وقانون أساسي إقليمي يحدد الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية لكل إقليم بما لا يتعارض مع القانون الأساسي الفيدرالي لمنظمة التحرير، يضمن انتخابات حرة ونزيهة، وحرية المشاركة السياسية ورقابة المجتمع المدني، مع توافق وطني وفصائلي.

أما الآليات لضمان هذه المبادئ، فيتوجب انشاء محكمة دستورية تختص بالنظر والفصل بالنزاعات بين الاقاليم والمنظمة.

وعليه تتحقق صحة الفرضية الثانية، فوفقاً لواقع دولة فلسطين، وقبل إعلانها أيضاً، كنموذج "سياسي قانوني" محتمل - خاصة والمجلس الوطني ممكن أن يجد سبيلاً للإنعقاد خارج الهيمنة الاحتلالية - فإن "الفيدرالية السياسية" لدولة فلسطين قد تكون هي الحل المرتقب.

الخاتمة

قامت ورقة السياسات أساساً على البحث في اشكالية الانقسام الفلسطيني ومعوقات الوحدة في ضوء مدى حاجة النظام السياسي الفلسطيني الى التحول إلى نظام فيدرالي ليتناسب مع مقتضيات الواقع والمرحلة، وفي الطريق إلى الإجابة عن هذا السؤال المركزي المركب، طرحت الدراسة عدداً من الاسئلة الثانوية سواء المتعلقة بالنظام السياسي القائم او المرتقب والتي اجيب عنها كل في موضعه، ونحاول في هذه الخاتمة إجمال ابرز النتائج والتوصيات التي توصلت اليها بهذا الخصوص، والتي من الممكن أن تساعد صانع القرار الفلسطيني في عملية التخطيط والتنفيذ.

النتائج

- كان لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي اعتمد في العام 2003 بعد تعديل القانون الأساسي دور مهم في تعميق حدة الصراع بين القوى الفلسطينية.
- قصور القانون الأساسي عن تحديد اختصاص كل سلطة بشكل دقيق، ما شكل عقبة أمام الانتقال السلمي للسلطة.
- أدخل حلّ السلطة التشريعية والقضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وانقسام السلطة التنفيذية، جغرافياً الانقسام في صراع حاد بين غزة والسلطة الوطنية، ما يعمق الشرخ بين هاتين السلطتين ويقص من فرص إمكانية استعادة الوحدة.

- إن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي "فتح" و"حماس"، ما يحد من قدرتها على إنهاء الانقسام.
- السبب الأهم لفشل مبادرات الوحدة بإنهاء الانقسام هو افتقادها لمبادرات جديدة وواقعية تعيد ترتيب النظام السياسي الفلسطيني بما يتوافق مع واقعه وظروفه وتعقيداته خصوصيته كدولة تحت الاحتلال.
- الفدرالية هي هيكل للحكم يتسم بالمرونة، ويمكّن الأقاليم أو الولايات أن تحكم نفسها بنفسها بدرجة محددة من الإستقلالية، وفي نفس الوقت تظل في إطار الدولة القطرية الموحدة بما يمنع الانفصال دون التنكّر للمطالب المشروعة للأقليات.
- إن جميع الوقائع على الأرض تثبت حقيقة انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية -جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً - وعدم جدية أو فاعلية أي سلطة واحدة موحدة تسيطر وتحكم الكيانين.
- إن خيار الفيدرالية - الدولة الاتحادية اطروحة قد تتناسب مع الخصوصية التي تتمتع بها الساحة الفلسطينية كسلطة تحت الاحتلال للتغلب على معيقات الاحتلال وازمات الانقسام.

التوصيات

1. على منظمة التحرير ومجالسها التشريعية والتنفيذية إعادة النظر إعادة النظر في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني القائم، بحيث يتم اعتماد النظام الفيدرالي، نظراً لما شكله النظام المركزي في ظل انقسام جغرافي وسياسي من إشكاليات عمقت الصراع على السلطة، وأعاقت التبادل السلمي لها.
2. الأقاليم الفيدرالية (قطاع غزة، والضفة الغربية) مهمتها إدارة شؤون حياة الفلسطينيين في اقاليمها، فيما المهام السياسية الحقيقية خاصة المفاوضات والسياسة الخارجية هي من اختصاص (الحكومة الفيدرالية) منظمة التحرير.
3. للوصول الى فيدرالية فلسطينية بين قطاع غزة والضفة الغربية تعزز الوحدة وتمنع الانفصال، ينبغي على منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية تحديد استراتيجية عمل واضحة ضمن مستويات للمدى الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار: المدى المباشر، والمدى المتوسط، والمدى الطويل.

أ. على المدى المباشر: (إستراتيجية) لمدة تصل إلى ستة أشهر، والتي تستلزم عقد مشاورات بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، والمؤسسات القانونية وذات الصلة بالنظام السياسي الفلسطيني كلا على حدة من أجل التوافق على برنامج وطني ومناقشة قضية اصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتطويره لنظام فيدرالي.

ب. على المدى المتوسط، تنطوي الإستراتيجية (في حدود لا تتجاوز سنة واحدة) بتكليف لجنة قانونية من خبراء قانون دستوري ونظم سياسية ذوي خبرة لصياغة قانون أساسي جديد للفيدرالية المرتقبة، حسبما تم الاتفاق عليه في البرنامج الوطني، يحدد العلاقة بين السلطات، ويحدد اختصاصات كل سلطة، ويتفادى تضارب القوانين والتغرات القانونية التي كانت في القانون الاساسي السابق، ومن ثم عرضها للاستفتاء العام في كل اماكن التواجد الفلسطيني. ومن ثم الدعوة للانتخابات في كل اقليم لتأسيس مجلس تشريعي وحكومة اقليمية.

ج. على المدى الطويل، (إستراتيجية) في حدود لا تتجاوز العامين، يتم خلالها تأسيس الفيدرالية على ارض الواقع وتجربة فاعليتها، من خلال عمل المقاطعات وعلاقتها بالمنظمة كحكومة مركزية، يتم خلالها تشريع وسن قوانين محلية تتناسب مع خصوصية كل اقليم، تشرف على تنفيذها حكومة محلية شرعية.

4. ضرورة إنشاء مراكز مخصصة للبحث في النظم الإدارية والحكم الفيدرالي واللامركزي، لتصدر دراسات عميقة في النظام الفيدرالي وغيره من الأنظمة؛ لتساهم في اتخاذ القرارات المصيرية في المستقبل.

5. لكي تكون الاتحادية دولة قانونية ومتجانسة يجب التقييد بالقانون الاساسي(الدستور المؤقت) ومراعاة نصوصه والتعامل مع الاقاليم من قبل الدولة الاتحادية (منظمة التحرير) تعاملًا قانونيًا وذلك تجنبًا للتفكك والانفصال وترسيخ عملية الاتحاد.

- (1) هلال، جميل: تفكك الحقل الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 107، 2016، ص 7.
- (2) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ومواطن، رام الله، ط 1، 1998، ص 29.
- (3) أبو سيف، عاطف: النظام السياسي الفلسطيني – الحاجة إلى التغيير، مجلة سياسات، العدد 8، 2009، ص 14.
- (4) أبو سيف، المرجع السابق، ص 14.
- (5) نصت أول صيغة وضعت للنظام الأساسي بعد توقيع اتفاقية أوسلو في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الفلسطينية.
- (6) انظر مقدمة القانون الأساسي المعدل الصادر بتاريخ 19 مارس - آذار 2003 "وفي إطار المرحلة الانتقالية التي نجمت عن اتفاق إعلان المبادئ، شكلت مسألة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية بأعمدها الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية واحدة من المهام الوطنية العاجلة. وبإنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني عبر الانتخابات العامة الحرة والمباشرة، بات واضحاً أن إقرار قانون أساسي مناسب للمرحلة الانتقالية، هو القاعدة لتنظيم العلاقة المتبادلة بين السلطة والشعب، وهو الخطوة الأولى على طريق تحديد المعالم المميزة للمجتمع المدني المؤهل لتحقيق الاستقلال، وهو في الوقت ذاته القاعدة الأساسية لسن التشريعات والقوانين الموحدة للوطن الفلسطيني".
- (7) مصلح، أحمد، وسرور، صالح: طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات التداول السلمي للسلطة، من كتاب "أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة"، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2015، ص 133.
- (8) يرأس كل وحدة إدارية محافظ معين من السلطة المركزية. ولا تتمتع المحافظات باستقلالية مالية. وتقوم المحافظة بالإشراف على معظم أوجه عمل مديريات الوزارات العاملة في المحافظة. انظر: زبيدي، باسم: نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، وزارة الحكم المحلي، رام الله، 2007، ص 19.
- (9) ازداد عدد الهيئات المحلية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، فبلغ عدد البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القدس، 106 بلدية، في حين وصل عدد المجالس القروية 378 مجلساً. انظر: طوقان، طارق: حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2001، ص 9.
- (10) عوكل، طلال: قراءة في أحداث غزة، أزمة عارضة أم أزمة بنيوية؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 59، 2004، ص 32.
- (11) جقمان، جورج، وآخرون: مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستقل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، عدد 71، 2007، ص 23-25.
- (12) جرباوي، علي: الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 104، 2015، ص 43.
- (13) الحجار، عدنان: آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام عليها، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 13، العدد 1، ص 158.

(14) حسنية، إصلاح، وشراب، امجد: معالجة تداعيات الانقسام على الجهاز القضائي، في كتاب (نحو مصالحة وطنية مستدامة: أوراق عمل حول معالجة نتائج الانقسام)، مركز بال ثينك للدراسات، غزة، 2008، ص 11-14.

(15) كان أبرزها: "وثيقة الأسرى 2005"، "اتفاق مكة 2006"، "إعلان صنعاء 2008"، الحوار الوطني الثنائي الشامل برعاية مصرية، والذي استمر فترة طويلة وانتهى بالورقة المصرية" اتفاق القاهرة 2011 " الذي لم يقدم أي جديد، ولاحقاً توقيع "اتفاق الدوحة" 2012، الذي لم يتمكن رئيس السلطة برغم حرصه على توقيعه بنفسه على توقيعه بنفسه مع خالد مشعل رئيس حركة حماس برعاية قطر من تطبيق ما ورد فيه، والفشل في تفعيل "اتفاق القاهرة الثاني 2012". لیتجه الفلسطينيين إلى توقيع "اتفاق الشاطئ" في غزة في ابريل 2014، دون رعاية أحد، فيما اعتبر اختراقاً مهماً بإعادة حكومة غزة الى السلطة لتشكيل حكومة التوافق الوطني والذي لم يتمكن أيضاً من الإقلاع بالمصالحة الفلسطينية. لتعلن حماس في مارس 2017 إعلان لجنة إدارية بديلاً عن حكومة الوفاق لإدارة القطاع، لترد السلطة بإجراءات عقابية وخطوات غير مسبوقة تجاه حركة حماس، وبعد 6 شهور أعلنت حماس عن حل لجنتها الادارية، وتوقيع اتفاق مصالحة في القاهرة في اكتوبر 2017، وفق اتفاق القاهرة 2011 وملحقته، تتسلم بموجبه حكومة التوافق الوطني الفلسطينية التي يرأسها رامي الحمد الله السلطة في قطاع غزة، وإجراء انتخابات عامة. وهو ما لم يتحقق حتى الان ولتبقى المصالحة بعيدة المنال.

(16) المصري، هاني: آفاق عملية المصالحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 88، 2011، ص 13.

(17) أبراش، ابراهيم: نظام فيدرالي بديلاً عن الانقسام، صحيفة الشروق، تونس، عدد 16 اكتوبر 2018.

(18) واتس، رونالد: نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، المعهد الوطني، بيروت، (د، ت، ن). ص 4.

(19) سليمان، عصام: الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم، بيروت 1991 ص 37.

(20) زحل، محمد الأمين، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2011، ص 62.

(21) أنظر: شيال، عزيز: النظام الفيدرالي - إدارة التعددية الإثنية والعرقية، المجلة السياسية والدولية، العدد 7، 2007، ص 2.

(22) اورحمان، كاروان: التنظيم الدستوري لصلاحيات الأقاليم في الدولة الفيدرالية - دراسة مقارنة، مجلة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 224-228.

(23) دمزنه، كامل: الفيدرالية نشأتها ونظامها السياسي، معهد الدراسات الاستراتيجية بالعراق، بيروت، 2007، ص 6.

(24) أمين، لطيف مصطفى: الفيدرالية وأفاق نجاحها في العراق، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص 47.

(25) مولود، محمد عمر: الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرباني للنشر، اربيل، 2001، ص 243.

(26) أمين: الفيدرالية وأفاق نجاحها في العراق، مرجع سابق، ص 46.

(27) إن بداية التفاوض في أمريكا كانت بسبب خلاف تجاري بين ولايتين لذلك جاء الاتحاد الفيدرالي الأمريكي ليجمع بين ولايات زراعية (الولايات الجنوبية) وولايات صناعية (الولايات الشمالية) لينتج اقتصاد قوي استطاع السيطرة على العالم. مولود، الفيدرالية، مرجع سابق، ص 384.

- (28) بوث، بول: دليل وجيز الى التدابير المالية في الدولة الفيدرالية، ترجمة: نورا أسعد، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، بيروت، 2005، ص 4.
- (29) مولود، مرجع سابق، ص 284.
- (30) العواك، عبد الحميد، الفيدرالية في سوريا والاشكاليات المعاصرة، معهد شرق المتوسط للدراسات، تركيا، 2017، ص 23.
- (31) المرجع السابق، ص 24.
- (32) زحل، القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص 127-128.
- (33) عبد الجبار، رضا، و عابد، إياد : إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، مجلة القادسية، مجلد 8 (4)، 2009، ص 9.
- (34) عمر، يس: النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص. 76
- (35) زحل، القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص. 129
- (36) حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، دار العلوم للنشر، ص 67.
- (37) للمزيد، انظر: بدوي، ثروت : النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 45-75. بسيوني، عبد الغني، النظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 110-120 سليمان، عصام: الفيدرالية والمجتمعات المتعددة، مرجع سابق، ص 4-10.
- (38) مقتبس من حوار للدكتور موسى أبو مرزوق مع قناة "الغد" في 30 ديسمبر 2016.
- (39) وكالة وفا للأنباء: فصائل منظمة التحرير: دعوة أبو مرزوق للفيدرالية تدمير للمشروع الوطني: خبر منشور في 2 يناير 2017، موقع وكالة وفا : <http://www.wafa.ps>
- (40) قناة الغد: عزام الأحمد – تصريحات أبو مرزوق عن الفيدرالية بين غزة والضفة "خيانة"، خبر منشور في 2 يناير 2017، موقع قناة الغد: <https://www.alghad.tv>
- (41) شراب، ناجي: عندما يكون الخيار الأسوأ هو الفيدرالية!، مقال منشور في يناير 2017، موقع اخبار الخليج: <https://urlz.fr/dO4z>
- (42) ابراش، نظام فيدرالي بديلاً عن الانقسام، مرجع سابق.
- (43) بحسب اتفاق اوسلو تخضع مناطق (أ)، والتي تبلغ مساحتها 18% من مساحة الضفة الغربية، للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة الفلسطينية؛ حيث تشمل التجمعات الفلسطينية ومراكز المدن الفلسطينية الرئيسية. ولكن تنفذ إسرائيل مهمات أمنية واعتقالات في هذه المناطق بصورة دائمة، وتخضع المنطقة (ب)، والتي تشكل ما مساحته 21% من أراضي الضفة الغربية، للسيطرة المدنية الفلسطينية مع إبقاء السيطرة الأمنية مشتركة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتصنف ما تبقى من الأراضي والتي مساحتها 61% من أراضي الضفة باعتبارها مناطق (ج) وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية الكاملة وتضم جميع المستوطنات الإسرائيلية، والعديد من المناطق الاستراتيجية، ومصادر المياه، وتطمع إسرائيل في ضمها تحت سيادتها.

(44) يقطع جدار الفصل العنصري الذي يبلغ طوله حتى الآن 725 كم، حوالي 13%، من مساحة الضفة والقدس البالغة 5840 كم²، ويمتد الجدار من أقصى شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، ويتلوى في عمق الضفة الغربية والقدس الشرقية ما بين بضعة كيلومترات إلى أكثر من 100 كم، ضاماً معه الكتل الاستيطانية الكبرى وبعض المناطق الفلسطينية شبه الفارغة، ويعزل الجدار في القدس 30 تجمعاً فلسطينياً يقطنها حوالي 150 ألف فلسطيني، أي حوالي 38% من سكان محافظة القدس.

(45) تستحوذ المستوطنات على نحو 12% من مساحة الضفة الغربية، فقد وصل عدد المستوطنات في الضفة والقدس بداية عام 2019 إلى 198 مستوطنة و220 بؤرة استيطانية "عشوائية" يقطنها حوالي 820 ألف مستوطن، منهم 320 ألفاً في القدس و9500 في غور الأردن.

(46) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://www.pcbs.gov.ps>

(47) هناك امثلة على دول فيدرالية تتكون من اقاليم محدودة، فمثلا وتضم البوسنة والهرسك كيانين، وتضم بلجيكا ثلاثة أقاليم.

المراجع

- (1) أبراش، ابراهيم: نظام فيدرالي بديلاً عن الانقسام، صحيفة الشروق، تونس، عدد 16 اكتوبر 2018.
- (2) أبو سيف، عاطف: النظام السياسي الفلسطيني – الحاجة إلى التغيير، مجلة سياسات، العدد 8، 2009.
- (3) أمين، لطيف مصطفى : الفيدرالية وأفاق نجاحها في العراق، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص. 47
- (4) بوث، بول: دليل وجيز الى التدابير المالية في الدولة الفيدرالية، ترجمة: نورا أسعد، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، بيروت، 2005، ص4.
- (5) جرباوي، علي: الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 104، 2015.
- (6) جقمان، جورج، وآخرون: مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستقل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، عدد 71، 2007
- (7) الحجار، عدنان: آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام عليها، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 13، العدد 1.
- (8) حسنية، إصلاح، وشراب، امجد: معالجة تداعيات الانقسام على الجهاز القضائي، في كتاب (نحو مصالحة وطنية مستدامة: أوراق عمل حول معالجة نتائج الانقسام)، مركز بال ثينك للدراسات، غزة، 2008.
- (9) زبيدي، باسم: نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، وزارة الحكم المحلي، رام الله، 2007.
- (10) زحل، محمد الأمين، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2011.
- (11) سليمان، عصام: الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم، بيروت 1991.
- (12) شراب، ناجي: عندما يكون الخيار الأسوأ هو الفيدرالية!، مقال منشور في يناير 2017، موقع اخبار الخليج: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/14186/article/59337.html>

- (13) شيال، عزيز: النظام الفيدرالي – إدارة التعددية الإثنية والعرقية، المجلة السياسية والدولية، العدد 7، 2007، ص 2.
- (14) طوقان، طارق: حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2001
- (15) عبد الجبار، رضا، و عابد، إياد : إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق مجلة القادسية، مجلد 8 (4)، 2009، ص 9.
- (16) عمر، يس: النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص. 76
- (17) العواك، عبد الحميد، الفيدرالية في سوريا والاشكاليات المعاصرة، معهد شرق المتوسط للتدريب، 2017، ص 23.
- (18) عوكل، طلال: قراءة في أحداث غزة، أزمة عارضة أم أزمة بنيوية؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 59، 2004
- (19) قناة الغد: عزام الأحمد – تصريحات أبو مرزوق عن الفيدرالية بين غزة والضفة “خيانة”، خبر منشور في 2 يناير 2017، موقع قناة الغد: <https://urlz.fr/dO4C>
- (20) المصري، هاني: آفاق عملية المصالحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 88، 2011.
- (21) مصلح، أحمد، وسرور، صالح: طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات التداول السلمي للسلطة، من كتاب ”أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة“، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) ، 2015.
- (22) مولود، محمد عمر: الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرباني للنشر، اربيل، 2001، ص 243
- (23) دمزنه، كامل: الفيدرالية نشأتها ونظامها السياسي، معهد الدراسات الاستراتيجية بالعراق، بيروت، 2007، ص. 6
- (24) هلال، جميل: الدولة والديموقراطية، مؤسسة مواطن، رام الله، 1996.
- (25) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت، ومواطن، رام الله، ط 1، 1998.
- (26) هلال، جميل: تفكك الحقل الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 107، 2016.
- (27) واتس، رونالد: نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، المعهد الوطني، بيروت.
- (28) وكالة وفا للأنباء: فصائل منظمة التحرير: دعوة أبو مرزوق للفيدرالية تدمير للمشروع الوطني: خبر منشور في 2 يناير 2017، موقع وكالة وفا: <https://urlz.fr/dO4D>



**المنظمة العربية
للقانون الدستوري**

The Arab Association of Constitutional Law

للتواصل والاطلاع على منشورات المنظمة وأنشطتها تجدونا:

